رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

ضمان بقاء لبنان

في كل مرة يشتد النقاش السياسي في لبنان، يعود الجيش اللبناني الى قلب السجال. هناك من يطالبه بأن يفعل اكثر، وهناك من يلومه لأنه لا يفعل ما يريده هذا الطرف او ذاك. لكن وسط هذا الضجيج، تغيب حقيقة اساسية يجب التذكير بها بهدوء ومسؤولية: في بلد كلبنان، يبقى الجيش المؤسسة الوطنية التي تختصر فكرة الدولة نفسها، والضمان الاهم لبقاء لبنان سيدا، حرا ومستقلا.

الجيش في لبنان ليس مجرد قوة عسكرية تحرس الحدود او تدير الامن. هو، في العمق، مؤسسة وطنية جامعة في مجتمع شديد التعدد والانقسام. في بلد تتقاطع فيه الطوائف والهواجس السياسية والاصطفافات الاقليمية، يصبح وجود مؤسسة واحدة تضم ابناء كل المناطق وكل العائلات تحت علم واحد وقسم واحد، مسألة ذات دلالة وطنية عميقة. لهذا السبب، كلما اهتزت الدولة، يلتفت اللبنانيون تلقائيا الى الجيش، لا لأنهم يريدون منه ان يحكم، بل لأنهم يعرفون انه المؤسسة التي بقيت متماسكة حين تهاوت مؤسسات اخرى.

لقد اثبت التاريخ اللبناني اكثر من مرة اهمية هذا الدور. ففي احداث عام 1958، عندما بلغ الانقسام السياسي ذروته تحت تأثير الصراعات الاقليمية، وقف الجيش اللبناني كعامل توازن وحماية للنظام العام. لم يتحول الى اداة في يد فريق، ولم يسمح لنفسه بأن يصبح طرفا في النزاع الداخلي. بل حافظ على موقعه كمؤسسة للدولة، وساهم في منع البلاد من الانزلاق الكامل الى الفوضى.

لكن التاريخ نفسه يقدم ايضا درسا قاسيا في الاتجاه المعاكس. فعندما اندلعت الحرب الاهلية سنة 1975، لم يكن الجيش في منأى عن الانقسام الذي اصاب المجتمع اللبناني. ومع تفكك الدولة وتفاقم الصراعات الداخلية، انعكست تلك الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية نفسها، فانقسم الجيش ودفع لبنان كله الثمن.

مع ذلك، لا يكاد يمر وقت في لبنان من دون ان يطلب منه تنفيذ امر او اتخاذ موقف يخدم هذا الفريق او ذاك. فكل طرف سياسي يريد من الجيش ان يتحرك عندما يخدم ذلك حساباته، وان يتراجع عندما لا يناسبه. وعندما لا يحدث ذلك، تبدأ حملة الانتقادات والاتهامات.

المشكلة الحقيقية ليست في الجيش، بل في كيفية ادارة الدولة نفسها. فالجيش ليس سلطة سياسية، بل مؤسسة تنفذ مهماتها ضمن اطار الدستور والقوانين. وعندما تعجز السياسة عن ادارة الخلافات داخل المؤسسات، يلقى العبء تلقائيا على المؤسسة العسكرية.

المفارقة، ان كثيرين ممن يرفعون اصواتهم اليوم في انتقاد الجيش هم أنفسهم من صفقوا له في مراحل سابقة عندما تلاقت ادواره مع مصالحهم، وربما سيعودون الى التصفيق له في المستقبل عندما تتغير الظروف السياسية. هذه الحقيقة تكشف ان المشكلة ليست في الجيش بقدر ما هي في النظرة السياسية المتقلبة اليه.

ان الدفاع عن الجيش ليس موقفا سياسيا عابرا، بل هو دفاع عن فكرة الدولة اللبنانية نفسها، وعن النظام الجمهوري البرلماني الديموقراطي الذي يقوم عليه لبنان. فهذا النظام، بكل ما فيه من توازنات دقيقة، يحتاج الى مؤسسات تحميه وتمنع انهياره في لحظات الازمات.

من هنا، فان الالتفاف حول النظام اللبناني يبدأ بالالتفاف حول مؤسساته، وفي طليعتها الجيش. فهذه المؤسسة ليست ملكا لفريق سياسي ولا لطائفة ولا لمنطقة. انها رمز وطني جامع لكل اللبنانيين، بكل هواجسهم واختلافاتهم وتطلعاتهم.

في زمن القلق والانقسامات، ربما يحتاج اللبنانيون الى تذكير بسيط لكنه عميق المعنى: عندما يضعف الجيش، تضعف الدولة. وعندما يلتف اللبنانيون حول جيشهم، فانهم في الحقيقة يلتفون حول وطنهم نفسه فيقوى.

لهذا السبب، يبقى احتضان الجيش اللبناني اليوم ليس مجرد خيار سياسي، بل ضرورة وطنية. لأنه في نهاية المطاف، قد يختلف اللبنانيون في السياسة، وقد تتبدل التحالفات والمواقف، لكن الدولة لا يمكن ان تبقى من دون جيش، ولا يمكن للبنان ان يبقى سيدا حرا مستقلا من دون مؤسسته العسكرية الوطنية.

إلى العدد المقبل